بسم الله الرحمان الرحيم

المفهوم الإسلامي لعلم الاقتصاد
حصاد الكتابات المعاصرة حول
الاقتصاد الإسلامي

نسخة مراجعة لبحث "المفهوم الإسلامي لعلم الاقتصاد"
مشاركة في الدورة الصيفية للعلوم الإسلامية التي نظمها
المجلس العلمي المحلي بفاس تحت عنوان:
"المنظور الإسلامي للعلوم المادية" دورة يونيو 2017

الكاتب: علي يوعلا أستاذ التعليم العالي سابقا
بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

youala-resaerch.com
طبعة مارس 2025

الفهرس المختصر

مقدمة 3
المبحث 1- الاقتصاد الإسلامي في غياب الاقتصاد السياسي 4
§1- الاقتصاد الإسلامي في عصره الذهبي 4
أ- البيئة الإسلامية الأولى 4
ب - مفهوم الاقتصاد الإسلامي في زمن التمكن الحضاري 5
§2- الاقتصاد الإسلامي في عصر الانحطاط 6
أ- ابن خلدون 7
ب المقريزي 9
المبحث 2- الصراع بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد الإسلامي 11
§1- نشأة الاقتصاد السياسي 11
§2- الهجمة الاستعمارية على الاقتصاد الإسلامي 12
المبحث 2. أصناف الدراسات المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي 13
§1- تيار التجاوز 14
أ - الدراسات المنكرة 14
ب - الدراسات المفترية 15
ج - الدراسات الاحتوائية 16
د - الدراسات التلفيقية 17
§2. تيار الذات 18
أ - الدراسات الدفاعية 18
ب - الدراسات التأصيلية 21
عوضا عن الخاتمة 27
قائمة المراجع 30
قائمة المحتويات 32

المفهوم الإسلامي لعلم الاقتصاد
حصاد الكتابات المعاصرة حول
الاقتصاد الإسلامي

مقدمة

الاقتصاد الإسلامي عنوان لا قد تستسيغه كثير من الآذان التي لا يزال أصحابها يجعلون أصابعهم فيها، إعراضا منهم على وجود اقتصاد إسلامي البتة، وإذا سمعوا الحديث عنه قابلوه بالتهكم والاستهزاء والازدراء، وهذا أمر طبيعي لأن الإنسان عدو ما يجهله، طالما أنه إلى عهد قريب لم يكن للاقتصاد الإسلامي حظ لا في المؤسسات الجامعية، ولا في المؤسسات التعليمية عامة إلا في حدود ضيقة.

وأقدم تجربة في هذا المضمار ترجع إلى بداية الستينات من القرن الماضي حيث شُرِعَ في تدريسه في التاريخ الحديث لأول مرة في كليتين فقط من كليات الأزهر بمصر، ولقد تطورت هذه البداية إلى آفاق جديدة بعد الشروع في تحكيم المبادئ الإسلامية في بعض التطبيقات المعاصرة،

وقد يكون من الجحود إغفال الحقيقة التي مفادها أن الاقتصاد لإسلامي كان له السبق في تأطير حياة الأمة قبل ميلاد الاقتصاد السياسي بعدة قرون، خاصة لما كانت الاجتهادات الفقهية في أوج عهدها، وما أن أغلق باب الاجتهاد إلا وانحصر دوره، وبانحصاره دخلت الأمة مرحلة الانحطاط وهي مرحلة استمرت لعهود بلغ فيه الضعف الثقافي والفكري... ما بلغ، مما يسر الطريق للمستعمر الأوربي أن يستولي على بلدان العالم الإسلامي، وأن يوقع القطيعة بين القوانين والمؤسسات التي استحدثها فيها وعقائد وقيم سكانها.

وعلى هذا تكون المراحل التي نبحث من خلالها المفهوم الإسلامي لعلم الاقتصاد ثلاثة وهي:

الاقتصاد الإسلامي في غياب الاقتصاد السياسي

الصراع بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد الإسلامي

أصناف الدراسات المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي

المبحث 1- الاقتصاد الإسلامي في غياب الاقتصاد السياسي

قبل نشأة الاقتصاد السياسي بعدة قرون عرف الاقتصاد الإسلامي مرحلتين حاسمتين من تاريخ وجوده: مرحلة القوة ومرحلة الضعف.

§1- الاقتصاد الإسلامي في عصره الذهبي

إن القرن الإسلامي الأول وما تلاه من زمان المجد هو الوعاء الذي اختبرت فيه المفاهيم الإسلامية على أرض الواقع، فكان ما كان من التألق في التقدم والابتكار والعطاء في كافة مناحي الحياة، وحري بهذه الحالة أن تؤهل المفاهيم الإسلامية في الاقتصاد إلى أن تلج إلى عصرها الذهبي.

أ- البيئة الإسلامية الأولى

تعتبر بيئة زمن النبوة وزمن الخلافة الراشدة بالجملة وزمن الخلافة الأموية والخلافة العباسية في مراجل صعودهما البيئة التي دخلت فيها المفاهيم الإسلامية معترك الحياة من أقصاها إلى أقصاها، وهي التي ترسخت أسسها واكتملت أصولها وتحددت معالمها بكمال الإسلام واستتباب أركانها في الواقع العملي، وضمن هذا المد الحضاري الإيجابي مضى المنظور الإسلامي للاقتصاد نموذجا عقديا وتنظيميا فريدا يصوغ الحياة الاقتصادية ويوجه إرادة الفرد كما إرادة المجتمع وفق الغاية التي أرادها الله من خلق عباده، وأخذت تفاصيل مفاهيمه تتبلور في السلوك الاقتصادي في تناغم تام مع بقية أبعاد الحياة الأخرى...

ومن شأن إنتاج هذا الواقع أن يمد أهل الحل والعقد من أهل الاجتهاد بالشروط المساعدة على التفسير والتنظير حيث النظرية تساعد على فهم الواقع وعلى قيادته، والواقع تحتويه النظرية أو لا تحتويه، وبهذا التفاعل حصل الاغتناء المتبادل حيث تزداد النظرية قربا من فهم الواقع على حقيقته بعد تصحيحها كلما بعدت الشقة بينه وبينها من جراء تغير الأحوال من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان،

وعلى هذا النحو تتكون وتتجدد حالة تأثير الإنتاج العلمي على مجريات الواقع بقدر ما تهيمن النظرية على متغيراتها، والعمدة في ذلك أن قوة الدراسات الفقهية والعلمية كانت مصونة بقوة الحجة والبرهان ،أهلها أهل ورع وصدق، وأهل إصرار على الحق والثبات عليه، صلتهم بالولاة التعاون إن أحسنوا والنصح والبيان إن أساؤوا لا يهابون سطوتهم على أي حال، وثمراتها لا تأنف منها النفوس لما تتميز به من يقظة التجديد مع تجدد تفاصيل الحياة، فتنفذ إلى

الأذهان والسلوك باعتبارها المصدر المتجدد لتغذية الفطرة التي فطر الله الناس عليها، لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم...

هذه الحالة من التمكين للعلم في حياة الأمة ولدت علماء استوعبوا علوم الحضارات القديمة وجددوا فيها، وانطلقوا إلى آفاق المجهول فابتكروا علوما لم يكن لمن قبلهم يد فيها، وأسماؤهم خلدتها اكتشافاتهم في أمهات المعارف في كل اللغات إلى اليوم منها على سبيل المثال الخوارزمي وابن الهيثم والطوسي وابن سيناء وغيرهم، وهذا العطاء المتدفق أثرى المكتبة الإسلامية بأمهات الكتب التي ورثتها الأمة من تلك البيئة تحت عناوين علوم التفسير وعلوم الحديث وعلم الأصول وعلم الفقه وعلوم الطب والفلك والرياضيات والهندسة، كما ورثت منها كتابات حول مناحي الحياة الأخرى من سياسة وأخلاق وإدارة واقتصاد، ووقفتنا مع هذا الصنف من الكتابات نخصصها لإبراز حجم التركة من المفاهيم الاقتصادية التي ورثناها من زمن التمكن الحضاري الإسلامي.

ب ـ مفهوم الاقتصاد الإسلامي في زمن التمكن الحضاري

إن زمن التمكن الحضاري هو زمن الصعود العلمي في كل المجالات، وهو أيضا زمن تألق الكتابات في الاقتصاد حيث لم تكن لتتخلف عن هذا الصعود العام، بل هي كثيرة ومتشعبة وهي أصناف متنوعة:

1ـ منها الباب المعروف في أمها كتب الفقه تحت عنوان فقه المعاملات، وما يندرج في كتب التفسير من بيان للمفاهيم الاقتصادية بشعبها المختلفة من تسخير واستخلاف وأمانة وزكاة ومواريث ونفقات وكسب... وما تضمنته كتب الحديث والسنة من توجيهات عملية لتطبيق تلك المفاهيم على أرض الواقع.

2ـ ومنها كتب متخصصة في مجال معين تحت عناوين اقتصادية مثل: الخراج، والأموال، والأحكام السلطانية، وهي عناوين لكتب ألفها أكثر من واحد فمثلا نجد الخراج للقاضي أبي يوسف، والخراج ليحي بن آدم القرشي، والاستخراج لأحكام الخراج لأبن رجب الحنبلي.. ونجد الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، والأموال لابن زنجويه، والأموال للداودي.. ونجد الأحكام السلطانية للماوردي، والأحكام السلطانية لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي.. ونجد معالم القربة في أحكام الحسبة لابن الأخوة، ونهاية الرتبة في طلب الحسبة لابن بسام المحتسب، والحسبة في الإسلام لابن تيمية.. وهكذا.

3- ومنها كتب أكثر تخصصا مثل كتاب الاكتساب في الرزق المستطاب المشهور اختصارا بكتاب الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني، وكتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجي ومعناه الفقر والفقراء وغيرهما من الكتب الأخرى في التجارة والزرعة والعمل والسياسة الشرعية، وهذه الكتب قليلها هي المطبوعة والكثير منها لا يزال مخطوطات كما ألفت في صيغتها الأصلية والأكثر منها دمرت ولم يكتب لها أن تصل إلينا...

4- ومنها ما لا يدخل في الأصناف السابقة مثل كتاب إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي الذي تميز بمنهاجه الموسوعي حيث تناول المؤلف فيه القضايا المختلفة بصناعات أهل الخبر وأهل النظر بطريقة مكنته أن يقرأ الواقع بكنه النصوص، وهو ما أوصله، ليس فقط إلى إبراز الأحكام الشرعية والآداب الإسلامية للموضوعات المعهودة، وإنما أوصله إلى بناء نظريات في العلوم المختلفة، ومن بين ما توصل إليه في هذا المضمار نظريته في النقود التي اكتشف فيها وبين وحلل وأقر كل العناصر التي استقرت عليها نظريات النقود الحديثة...

ولم يكن لهذا النبوغ الحضاري أن يستمر بعد أن تعطلت حكمة الولاة الذين أخذوا على أنفسهم أن يحموا الدين بغلق باب الاجتهاد وخنق الحريات، وبذلك تحطم الحصن الحصين الذي كان يحمى الأمة من الهزائم الفكرية قبل الهزائم العسكرية ألا وهي قلعة البرهان والدليل وقوة القانون لا قانون القوة الذي وإن ادعى أصحابه أنه الستر الواقي من التهديدات القائمة والمحتملة، إلا أنه الاختيار التذي تنبع منها رياح الانحطاط وإماتة عناصر النهوض.

§.2- الاقتصاد الإسلامي في عصر الانحطاط

بعد غلق باب الاجتهاد أصاب الاقتصاد الإسلامي ما أصاب الأمة من الهوان والتوقف على السير على منحنى الرقي كما كانت في سالف أيام ازدهار حضارتها، وكثرة عطائها، وعلو همة أهلها، واحتلال نظمها ومؤسساتها في التعليم والتأليف والعمران مكانة الصدارة بين أمم الدنيا، أصابه ما أصاب العلوم الإسلامية الأخرى من جمود وتخلف على معايشة الواقع الذي تمرد بدوره عن المذهب الاقتصادي الإسلامي وعن نظامه أيضا.

وإبان هذه القطيعة جاءت الكتابات الاقتصادية عند المسلمين معبرة على الأوضاع الاقتصادية المتردية للأمة الإسلامية أحيانا، وعلى بدايات نظريات اقتصادية ذات صبغة عامة أحيانا أخرى، ومن أمثال الذين بحثوا في الاقتصاد من هذه الزاوية أو تلك خلال هذه الفترة ابن خلدون والمقريزي وغيرهما.

أ- ابن خلدون

لقد نال ابن خلدون شهرة واسعة بين أصحاب الاختصاص في علم التاريخ وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد مما ضمنه في كتابه "المقدمة" من مقومات منهجية مبكرة لهذه العلوم، وعند عدد غير قليل منهم تعتبر مقالاته هي المؤسسة لها والسابقة إلى إبداع أوائل مفاهيمها.

1- منهج ابن خلدون

والمنهج الذي مكن ابن خلدون من السبق في وضع الأساسيات لأكثر من علم مرده إلى كون نظرته إلى الأحداث التي تؤثث حياة الأفراد والأمم لا تقف عند ظاهرها، وإنما تتعداها إلى جوهرها وتبحث عن القوانين التي تتحكم فيها، وبهذا المنهج استطاع أن يجعل من العصبية والبداوة والحِضارة وغيرها مفاتيح لصعود الدول وأفولها.

وبذلك تقرر عنده أن الأحوال التي تمر منها هذه العوامل هي التي تجعل أطوار حياة الدولة الواحدة مماثلة لأطوار حياة الإنسان، فهي تشبهها في أطوار الصعود والشدة والضعف ثم الفناء، فصعودها يكون شديدا بشدة عصبية بناتها وقوة شكيمة أهلها وقوة تحملهم لقساوة الحرب وشظفها وغيرها من خصال البداوة، وبذلك يشتد عودها تم تتقوى وتتمكن وبتمكنها يبدأ أهلها بالانغماس في أنماط الملذات والترف والمباهاة، ويستفحل الإقبال على أنواع هذا التنعم والزيادة في ألونه مع الجيل الثاني من عمر الدولة وهو جيل تتهافت معه قوى العصبية وتحمل الشظف وصلابة البداوة، ومع الجيل الثالث تبلغ الدولة أوج الحِضارة والعمران ومعهما يتضاعف الإنفاق أكثر فأكثر على عوائد التفنن في أساليب المعاش ومظاهر المباهاة، وكلما ازداد ذلك كلما تفشت في القوم عوائد الدعة والسكون والاستكانة، ومعها تفقد الدولة عناصر الدفاع عن حياضها، وهو ما يغذي أطماع الجهة المتربصة بها من الداخل أو من الخارج المتميزة عنها بمؤهلات الزحف والكر من العصبية والشكيمة وخشونة البداوة، فإذا نازلتها تم أفولها على يدها لتقيم مكانها دولة أخرى صاعدة لتتجدد معها نفس أطوار الحياة التي مرت بها سابقتها، إنها الصيرورة التاريخية التي تخضع لها حياة الدول في المجتمعات البشرية قاطبة.

ومن خلالها تناول ابن خلدون جوانب متعددة من مقتضيات مفهوم العمران بالطريقة التي يجعل منه مفهوما مرادفا لمفهوم التنمية أو مفهوم التقدم كما هو متعارف عليه في لغتنا المعاصرة، مما قاده إلى الحديث عن مفاهيم اقتصادية دقيقة مثل تنوع النشاط الاقتصادي والأسعار وغيرها كثير.

2- النشاط الاقتصادي

إن قاطرة النشاط الاقتصادي عند ابن خلدون هي الحاجة لأنها هي القوة الدافعة إلى القيام بالنشاط الاقتصادي، وهي تختلف بحسب الأوضاع المعاشية للسكان، فالبدو وسكان البادية تدفعهم الحاجة إلى إنتاج الضروريات من الأقوات ولذلك يكون نشاطهم الاقتصادي هو الرعي والزراعة بالإضافة إلى بعض الحرف التي تتكامل فيما بينها وتتجدد بها الدورة الاقتصادية البسيطة، أما سكان المدن الكبيرة فلا يتوقف عندهم النشاط الاقتصادي عند إنتاج الضروريات وإنما حاجتهم إلى الحاجيات (الخيرات الثانوية بالتعبير الاقتصادي الحالي) وإلى الكماليات هي التي تدفع نشاطهم الاقتصادي يتوسع في إبداع الصنائع المختلفة أولا بأول حيث كلما ازداد مستوى الرفاهية في بيئتهم وكلما ازداد التفنن في تطوير أساليب العيش إلا وظهرت عندهم صنائع جديدة عدَّ منها عددا غير قليل، وهذا التفاعل تتميز به المدن الكبرى حيث يبلغ التوسع في العمران مداه الأكبر أما المدن المتوسطة والصغيرة فتغيب عنهما هذه الحالة لبساطة العمران فيها.

3- الأسعار

بخصوص الأسعار عقد ابن خلدون في مقدمته[1] فصلا كاملا تحت عنوان " الفصل الثاني عشر في أسعار المدن"، وفيه يقول: "اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس ومنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها... ومنها الحاجي والكمالي من الأدم والفواكه والملابس... فإذا اسبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه وغلت أسعار الكمالي من الأدم والفواكه وما يتبعها، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس".

ويقدم لذلك تفسيرا بما يفيد أن مع كثرة السكان في البلد وحرص كل واحد منهم على اتخاذ الضروري من الأقوات يَحْدث تفوق عرضها على الطلب عليها، وبذلك تنخفض أسعارها، أما الكماليات فلا يُقْبِلُ الكل على اتخاذها فيقل عرضها ويكثر طلبها مما يفع سعرها نحو الغلاء، وكلما ازداد التوسع في حجم المدينة وكلما ازداد التبحر في العمران كلما كثر التوسع في انتاجها ومع ذلك يكون العرض أقل من الطلب عليها مما يجعل أسعارها أكثر غلاء.

وبالعكس في الأمصار الصغيرة ذات الساكن القليل فإن الأقوات يحتفظ بها الناس لأنسفهم فيقل عرضها عن الطلب عليها، مما يجعل أسعارها ترتفع، وبالمقابل لا داعي لديهم

[1] - عبد الرحمان بن خلدون، "مقدمة ابن خلدون" دار القلم، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة 1981، ص: 362 و 363.

عندهم إلى الإقبال على طلب الكماليات، وما هو معروض منها يندر الطلب عليه مما يجعل أسعارها رخيصة.

ب المقريزي

وعند المقريزي مفاهيم متقدمة في موضوع الأزمة الاقتصادية وقي موضوع النقود

1- مفهوم الآزمة الاقتصادية

لفقد تناول المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت مصر والشام في عصره الذي يوافق عهد حكم الممالك في مصر، وفيه رصد تجلياتها في استفحال الركود في قطاعات الإنتاج، وتردي أحوال معيشة الناس، وغلاء الأسعار، والتوسع في ممارسة المظالم... وأما أسباب هذا التردي الاقتصادي فحصرها في الظلم الممارس على المجتمع من جور السلطان وتسلط الحكام وطغيان الأعيان والأتباع والأعوان، وما يستتبع ذلك كله من إثقال كاهل عامة أفراد الشعب بأساليب متعددة منها: الضرائب الجائرة، وأساليب جبايتها الظالمة، وتفشي تقنيات الإذلال عند تحصيلها، وأسلوب الفساد الإداري، والتمادي في مراس المحسوبية والرشا؛ أضف إلى ذلك تآكل القدرة الشرائية للنقود بسبب التضخم من جراء الإفراط في إصدار النقود المزيفة وتراجع إصدار النقود الشرعية[2] وغيرها من الأساليب التي يتولد عنها إحباط عام في نفوس القيمين على النشاط الإنتاجي من مزارعين ورعاة، ومن أهل الحرف والمهن وأصحاب الأعمال.

وفي بحثه الحلُولَ الناجعة للخروج من هذه الأوضاع المتأزمة ذهب المقريزي إلى أن الخلاص منها يستدعى العمل على إزالة أسبابها، ولا سبيل أكثر كفاءة في إزالتها من إجراءات إصلاحية سندها الأول والأخير هو تحكيم شرع الله في تلك الأمور جميعها بإقامة العدل ودحر الفساد وإلغاء المكوس وإلغاء النقود المزيفة واستعادة النقود الشرعية مكانتها...

ولا يخفى على ذي بال أن أسلوب المقريزي في تناوله الأزمة الاقتصادية التي عايشها ليس أقل عمقا ولا أقل دقة ولا أقل مصداقية من الطرق الحديثة المعتمدة في تناولها.

2 ـ مسألة النقود

والعناية التي أولاها المقريزي للنقود جعلته يكتب فيها كتابين واحد بعنوان رسالة في

[2] ـ النقود الشرعية تكون صناعتها من المعدنين النفيسين الذهب والفضة، ويكون إصدارها على شكل مسكوكات ذهبية ومسكوكات فضية، بينما النقود المزيفة فتكون صناعتها من معادن رخيصة مثل النحاس والنيكل وغيرهما، ويكون إصدارها على شكل مسكوكات معدنية قليلة القيمة في حد ذاتها.

النقود تناول فيه "تاريخ النقود"، وآخر بعنوان "شذور العقود في ذكر النقود" وفيه تناول ظاهرة النقود بطريقة مكنه من اكتشاف قانونين ينسبان اليوم إلى غيره هما:

ـ القانون الأول يعرف اليوم بقانون كريشام (Loi de Gresham)[3] تحت عنوان "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة"، ومؤدى هذه العبارة وصفها المقريزي في كتابه شذور العقود في ذكر النقود وصفا دقيقا، وهو نفس الوصف الذي جرى الحديث على أن مكتشفه الأول هو كريشام وسمي باسمه.

وفحوى هذا القانون هو أن النظام النقدي عندما يكون قائما على قاعدتين: قاعدة جيدة مثل الذهب مثلا وقاعدة رديئة مثل النقود المزيفة مثلا، فإن من طبائع الناس أن يبادروا في مشترياتهم بإنفاق ما لديهم من النقود الرديئة قبل الشروع في إنفاق ما لديهم من النقود الجيدة، ويفضلون أن يحتفظوا بمدخراتهم على شكل النقود الجيدة، ومع مر الزمن يعم مثل هذا السلوك كل أفراد المجتمع، وبالتوازي مع ذلك تبدأ النقود الجيدة في الاختفاء من الدورة الاقتصادية لتحل محلها النقود الرديئة إلى أن تطردها من التداول بالمرة.

ـ القانون الثاني هو قانون الوهم النقدي الذي ينسب اليوم إلى إرفينج فيشر (Irving Fisher)،[4] ومفاده أن للنقود قيمتان قيمة اسمية وقيمة حقيقية، قيمتها الإسمية تتجلى في الرقم الذي تحمله، وما يعلمه الجميع عن هذه القيمة هو أنها تزداد بزيادة وحداتها إلى بعضها البعض وتنقص بنقصانها، وأما القيمة الحقيقية للنقود فلا علاقة لها بقيمتها الإسمية وإنما تكمن في قدرتها الشرائية، ولمعرفتها نحتاج إلى قسمة عدد وحداتها على ثمن السلعة التي يمكن شراؤها بها بين تاريخ وتاريخ أخر من الزمن، وهذه القيمة تتغير بتغير ثمن السلعة، يعني أنه إذ ارتفع الثمن فإن المبلغ الكافي لشراء السلعة في بدية المدة لا يكفي لشرائها في نهايتها لكون سعرها يتطلب مبلغا أكبر من الأول، والمقارنة بين المبلغين هو التعبير عن انخفاض القدرة الشرائية

[3] ـ المشهور هو أن هذا القانون يدعى قانون كريشام على أساس أنه هو الذي اخترعه، إلا أنه هناك كتابات تقول إنه ليس هو الذي نسبه إلى نفسه بل نسبه إليه غيره، وهناك كتابات أخرى تقول بأنه نسب إليه خطأ، وهذا ما ذهب إليه المعجم الكبير للمصطلحات حيث نقرأ: "
« Loi monétaire selon laquelle la mauvaise monnaie chasse la bonne. Attribuée à tort à Sir Thomas Gresham (1519-1579), conseiller du roi d'Angleterre Édouard VI, cette loi traduit la constatation suivante : lorsque deux sortes de monnaies circulent concurremment, celle à laquelle on attribue le plus de valeur est progressivement retirée du circuit pour ne plus laisser subsister que la « mauvaise ».
URL: https://vitrinelinguistique.oqlf.gouv.qc.ca/fiche-gdt/fiche/8424708/loi-de-gresham

[4] - L'illusion monétaire est soutenue par plusieurs économistes au XIXe siècle sans qu'elle ne fasse jamais l'objet d'un traitement approfondi. Le concept est véritablement analysé par Irving Fisher dans un livre de 1928, appelé The Money Illusion. Il écrit : « une hausse des salaires survenant en même temps qu'une hausse plus rapide des prix est bien […] une "duperie".
URL:https://fr.wikipedia.org/wiki/Illusion_mon%C3%A9taire#:~:text=Le%20concept%20est%20v%C3%A9ritablement%20analys%C3%A9,une%20%E2%80%9Cduperie%E2%80%9D.

للنقود أي عن قيمتها الحقيقية، وبنفس المنطق ينجلي ارتفاع هذه القيمة في حالة انخفاض سعر نفس السلعة في نهاية المدة قياسا بمستواه في بدايتها كما يتأكد ثباتها إذا لم يتغير سعر السلعة من بداية المدة إلى نهايتها.

وهذا ما لا يعلمه عامة الناس، حيث زيادة دخولهم بزيادة عدد وحدات النقود بين أيديهم تحملهم على الشعور بأنهم أكثر غنى من ذي قبل، وهو ما لا يصح إذا صاحبت هذه الزيادة زيادة في الأسعار بوتيرة تفوقها أو تساويها، لأنه إذا كانت وتيرة الزيادتين واحدة فإن غناهم يبقى ثابتا ولم يتغير ويكون شعورهم بزيادة غناهم وهما خالصا، وأما إذا كانت وتيرة الزيادة في الأسعار هي الأسرع فإن غناهم يكون منهارا قياسا بالمستوى الذي كان فيه قبل الزيادة، والمكث على الشعور بالغنى في هذه الحالة يوقعهم في وهم أكبر وأعظم لعدم إدراكهم أنهم انتقلوا إلى وضع هم فيه أقل غنى في أسوء الأحوال وأكثر فقرا مما كانوا عليه من ذي قبل في أسوئها،

وهذا التفاوت بين الشعور بالغنى اعتمادا فقط على القيمة الإسمية للنقود وحقيقة قدرتها الشرائية هو الذي يدعى الوهم النقدي.

المبحث 2- الصراع بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد الإسلامي

فارق العالم الأوروبي قرونه الوسطى وامتلك أسباب القوة والسيطرة على بلاد ما وراء البحار، ومع نهايات القرن الخامس عشر الميلادي غزت الدول الأوروبية القارة الأمريكية وأبادت سكانها الأصليين، وخلال القرن التاسع عشر الميلادي غزت بقية العالم بما في ذلك بلاد المسلمين، وتمكن الغزاة من هذا الإنجاز الذي غير خريطة العالم إلى يوم الناس هذا لكون بلادهم غدت الحاضنة الفريدة لقوة التطوير التكنولوجي والصناعي وتطوير العلوم الحديثة التي من بينها الاقتصاد السياسي.

§1- نشأة الاقتصاد السياسي

لما كان العالم الإسلامي يواصل مع نهاية القرن الرابع عشر الميلادي خضوعه لمنطق التراجع على المكاسب، ومنطق قتل مقومات استئناف حركة التقدم، وبتر رافعات عوامل المناعة ضد التهديدات الخارجية، كانت بلدان أوروبية على العكس من ذلك على المقلب الآخر آخذة في منطق تملك أسباب التخلص من أدران الانحطاط والتردي معلنة بذلك خروجها من قرونها الوسطى، قرونها المظلمة إلى قرونها التي سمتها بعهد التنوير، التنوير الذي تتلمذت عليه في حاضنة الإسلام لما أتاحت لمفكريها وساستها من فرص التعلم والاقتباس سواء في

غربها عبر منابر قرطبة والقرويين والقيروان أو في شرقها إبان الحملات الصليبية.

ومن هذا الاحتكاك السلمي و/أو الحربي تسنى لها أن تنتزع مشعل القيادة الحضارية من العالم الإسلامي وانطلقت تطور العلوم التجريبية والنظرية على حد سواء،

وجاء ميلاد الاقتصاد السياسي من هذا التطور حيث بدأت معالمه الأولى مع المدرسة التجارية في مطلع القرن السابع عشر (1615 هو تاريخ صدور أول كتاب بعنوان الاقتصاد السياسي) ثم تأصلت أسسه مع المدرسة الليبرالية في القرن التاسع عشر (1776 هو تاريخ صدور كتاب ثروة الأمم لصاحبه آدم سميث الملقب بأبي الاقتصاد).

في غضون هذه العهود استتب الركود الفكري في كل أصقاع الوطن الإسلامي، بل أخذت الأمور تتفاقم بأن أصبح الضعف حالة تعم مراكز القرار في دولة الخلافة سواء في عاصمتها أو عواصم أقاليمها،

وبلغ هذا الهوان أسوأ الدرجات بأن وصفت الخلافة العثمانية في أواخر عهودها بالرجل المريض، مما أخذ يفت في عضد مقاومة الأطماع الأجنبية بأن تسربت إلى المؤسسات والأشخاص عقلية الفريسة التي يصفها مالك بن النبي بعقلية القابلية للاستعمار، وهو ما سهل مأمورية الزحف الإمبريالي على أمة الإسلام وقسمت بلادها إربا إربا بين القوى الاستعمارية، وبعد أن تسلمت تلك القوى زمام التحكم المباشر في حياة المسلمين بدأت معركة إفراغ النظم والمؤسسات والعقود القائمة في ربوع العالم الإسلامي من كل مضمون إسلامي.

§.2- الهجمة الاستعمارية على الاقتصاد الإسلامي

لقد أدت السيطرة المباشرة لدول من أوروبا على البلاد الإسلامية إلى سياسة مفادها إلغاء الخصوصية المحلية واستبدالها بأخرى على شرط أن تكون نسخة لما هو معهود العمل به في موطنها الأصلي سواء في دوائرها الحكومية أو المدنية، الصبغة الأوروبية هي فقط ما يجب أن تنهض منها الإدارات والنظم والمؤسسات والعقود والقوانين والمصطلحات...

لقد طالت هذه الهجمات الشرسة كل شيء، وكان ما يمس منها الاقتصاد الإسلامي ليس أقل إيلاما ولا أخف وقعا على نفوس المسلمين من غيرها، لأن سياسة الإحلال هذه تقع في منطقة الأمر والنهي بنص القرآن والسنة، فهي تبالغ في استئصال كل ما له صلة بهما من نظم ولوائح وعقود، وتستنبت مكانها نظما ولوائح وعقودا كلها مدينة لذات المرجعية المعمول بها في البلدان الأم، وعلى هذا النحو:

1- تعمد إلى تقنين الربا فتؤسس عليه النظام المالي بأكمله، وتجعل منه أداة جزائية في العقود المالية في كافة الممارسات سواء فيما بين الأفراد أو بين الأفراد والإدارات.
2- وتلغي الزكاة وتقنن مكانها شتى أنواع الضرائب والمكوس التي لا أصل له في الشرع.
3- وتنتهك حرمات الوقف التي هي أموال أعيانها لا تقبل التصرف، وريعها حق مصون للموقوف عليهم لا غير، وذلك على الرغم من وجود معاهدات دولية تحفظ للوقف استمرارية نظامه كما كان معمولا به قبل الاحتلال، لكن العقلية الاستعمارية لا عهد لها، ففرنسا وانجلترا من الدول الموقعة على مثل هذه المعاهدات بخصوص أوقاف على سكة الحجاز إلا أنها تنكرت لها وصادرت أموالها.

وكانت هذه المنغصات بمثابة التحدي الذي ألقى على كاهل المسلمين واجب رفعه أو على الأقل واجب رفع الحرج الذي يضطر عامة الناس إما إلى ارتكاب المحظورات وإما إلى الانسحاب من الحياة الاقتصادية العصرية، والزكاة الركن الثالث من الإسلام لم يعد له حضور من بين مهام الدولة، وهذه التحديات هي التي كانت الحافز في إذكاء بعض الهمم من الفقهاء والمفكرين والساسة في اتجاه تجديد التفكير حول الاقتصاد الإسلامي، كما أن خيارات المستعمر لم تعدم من أبواق تنافح عليها أو تؤولها مما أعطى في النهاية كتابات متعددة المشارب ومتشعبة المآرب.

المبحث 2. أصناف الدراسات المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي

إذا كان مفهوم الاقتصاد الإسلامي لا يزال يتلمس الطريق الذي يستقيم فيه عوده، ويستقل بذاته ويحافظ على خصوصيته لا يدين في نظرته إلى عالم الأشياء وعالم الأشخاص وعالم الأفكار إلا لأسسه المذهبية والعقدية ليس إلا، فإن الأشواط التي قطعها تصب في أكثر من اتجاه، ومطلع هذه الأشواط يتمثل في الحركات الإصلاحية التي تزعمها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ثم تلتها تطلعات إلى غد أفضل أتاحت مجتمعة انطلاق دراسات اقتصادية ذات صلة بالإسلام وبأحكامه، دراسات تشعبت دوافع ومرامي أصحابها يمكن تصنيفها منهجيا وليس حسب الترتيب الزمني لظهورها في تيارين رئيسيين هما تيار التجاوز وتيار الذات

§1- تيار التجاوز

تيار التجاوز هو التيار الذي يضم جميع الدراسات التي تسعى بطريقة من الطرق إلى طمس حقيقة الاقتصاد الإسلامي بادعاءات تتوزع بين الإنكار والافتراء والاحتواء والتلفيق.

أ - الدراسات المنكرة

هناك مجالان في الدراسات الاقتصادية يأتي فيهما الحديث عن الأفكار الاقتصادية التي راجت في المعارف العامة من فلسفة أو تعاليم دينية، المجالان هما: كتب المقررات الدراسية للمبتدئين، وكتب تاريخ الفكر الاقتصادي.

والتوجه المتبع في هذه الدراسات هو التجاهل الكلي لفكرة واحدة عن الاقتصاد الإسلامي، سواء كانت تلك المؤلفات من صناعة غير المسلمين أو من تأليف المسلمين أنفسهم، بل نجد في أشهر كتب تاريخ الفكر الاقتصادي المعتمد مرجعا أساسيا في التاريخ الحديث إنكار معلن لوجود هذا الفكر بالمرة، ذلك ما ذهب إليه شومبتر (Joseph Schumpeter) في كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادي"[5] حيث ذهب فيه إلى توزيع تاريخ الفكر الاقتصادي إلى حقب كبرى هي حقبة الفلسفة الإغريقية وحقبة الفلسفة الرومانية وحقبة المدرسيين وحقبة المدارس الاقتصادية.

ولما كان الفاصل الزمني كبيرا بين سقوط روما في القرن الخامس الميلادي ومجيء المدرسيين في القرن الثاني عشر الميلادي سمى الكاتب هذه الفترة الممتدة على سبعة قرون بفترة الفراغ الكبير، وهو استنتاج فيه اعتداء على النزاهة العلمية وتزوير للتاريخ، لأن هذه الفترة بالذات هي فترة النهوض الحضاري للأمة الإسلامية من أقصاها إلى أقصاها، الفترة التي تألق فيها المسلمون في كل العلوم الشرعية والكونية والنظرية وكل الفنون التطبيقية وكل النظم الاجتماعية والثقافية، وهي فترة العصر الذهبي للاقتصاد الإسلامي كما سبق الحديث عليه من ذي قبل.

ولئن كان قصد شومبتر من هذا الفراغ الكبير حالة الجمود الفكري الذي كان مستشريا في الرقعة الأوروبية من الحضارة الإنسانية فهو محق في ذلك، ولئن كان قصده أن هذا الجمود الفكري في تلك الفترة هو الطابع العام الساري المفعول على مستوى الحضارة الإنسانية قاطبة فإن مرد ذلك إما إلى جهل وهو خطيئة كبيرة في حق العلم اقترفها واحد من أكبر مشاهير علم

[5] - Joseph Schumpeter (1883 – 1950), « Histoire de l'analyse économique », publié à titre posthume par son épouse en 1954.

الاقتصاد وإما إلى تجاهل مجريات الواقع الحضاري من حوله عبر ربوع العالم الإسلامي وهو تجني صريح على العلم بصرفه عن خدمة الحقيقة كما هي إلى تزييف تاريخ البشرية بدافع الهوى ليس إلا.

ب ـ الدراسات المفترية

كثيرة هي الأطروحات التي تسوق الدعاية التي مفادها أن الطريق الأمثل نحو التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي لا سبيل إليه سوى اتباع نفس الخطى التي سلكتها الدول المتقدمة، وبالتالي المسلك الوحيد الذي يمكن المجتمعات الإسلامية من مغادرة التخلف نحو التقدم هو أن تنبذ الإسلام والقيم الإسلامية وأحكام المعاملات، عليها ـ كما يزعمون ـ أن تتخلص من تلك الموانع التي تحول بينها وبين اتباع هذا النهج التنويري والانسلاخ عن كل موروث حاضن لتلك القيم والأحكام التي يصنفونها ضمن الأفكار الرجعية ومن ثم استبدالها بالقيم والأحكام الوافدة التي يصنفونها ضمن عوامل الرقي نحو الحداثة.

هذا هو ما يروج له علم الاجتماع الاستعماري، وهم ما يتصدى له لفيف من الكتاب الغربيين ومن أزلامهم من دعاة التغريب من أبناء الوطن الإسلامي، وهم المولعون باحتضان كل ما هو غربي من غير تمييز بين صالحه وطالحه.

ومن الأمثلة الحية على الترويج لهذا النهج قصة حوار بيني وبين أستاذي في الدراسات العليا بجامعة ليون بفرنسا، وفصولها هي: أن منهج الدراسة في سلك شهادة الدراسات المعمقة يشتمل إلى جانب الدروس النظرية على عروض يتولى الطلبة القيام بأبحاث حول مسألة معينة، يحضرونها ويلقونها على شكل عروض في حصص الدوام تحت أنظار الأستاذ المشرف.

وفي هذا الإطار كلفني أستاذ لي يدعى سويي (Souyi) بإعداد موضوع حول الحركة النقابية بالمغرب، وبالفعل أنجزت البحث، وقمت بعرضه أمامه وأمام طلبة الصف، ولما فرغت من الإلقاء، لم يفسح المجال للطلبة كما هو معتاد لطرح الأسئلة أو المناقشة، بل توجه إلي على الفور بهذه العبارات: "هل تعلم يا سيد يوعلا، المغرب كي يتقدم عليه أن يفعل شيئا واحدا، عليه أن يتخلص من الإسلام!"

وقبل أن أباشر في التعليق على هذه المقالة، استأذنت منه النهوض إلى السبورة، وبالفعل أذن لي بذلك، فقمت برسم خريطة المغرب، وبينت فيها بعجالة تضاريس البلاد بسلاسله الجبلية الثلاثة وسهوله، ثم توجهت إليه بالعبارات التالية: "ساكنة المغرب تتوزع بين أمازيغ سلسلة جبال الريف ولغتهم الأمازيغية الريفية، وأمازيغ سلسلة جبال الأطلس الكبير ولغتهم هي

أمازيغية الشلحة، وأمازيغ سلسلة جبال الأطلس الصغير ولغتهم الأمازيغية السوسية، والناطقين بالعربية يسكنون في السهول، ولا شيء يجمع بين هذه التكتلات السكانية غير الإسلام، فإذا تخلى المغرب عن الإسلام فإنه حتما سيفقد العامل الجامع بينها ككيان موحد ومتضامن، وإذا فقد المغرب هذا العامل فإنه حتما سيفقد أهم شروط التنمية الذي هو الوحدة والاستقرار، ولما فرغت من هذا الرد سكت ولم يعقب ولو بكلمة واحدة.

ج ـ الدراسات الاحتوائية

نقصد بالدراسات الاحتوائية تلك الدراسات التي تسالم التعاليم الإسلامية ظاهرا وتعاديها باطنا، وتبني هذه الأطروحة هي ديدان أحد الأصناف الثلاثة التالية:

ـ الصنف الأول يتزعمه مكسيم رودنسن (Maxim Rodinson) الذي بسط تفاصيل أفكاره حول علاقة الإسلام بالاقتصاد في كتابين: واحد تحت عنوان "الماركسية والعالم الإسلامي"،[6] والآخر تحت عنوان "الرأسمالية والإسلام".[7]

وأفكاره توهم القارئ بأن حديثه عن الإسلام موضوعي، ومن ثم فهو لا يعادي الاقتصاد الإسلامي، ويعلن عن الاختلاف الذي يميزه عن مقولات الدراسات السابقة، بل ويتصدى أحيانا لمقولاتها فيدحضها، كما يتصدون للمستشرقين والرد على الاتهامات الفجة التي يرمون بها الإسلام، والتي تعج بها كتاباتهم، لكن الأطروحة الرئيسية التي تشتغل عليها تحليلاته هي أن الإسلام لعب دورا طلائعيا في التاريخ الإسلامي، وقاد حركة تقدمية فريدة في المجتمع الإسلامي، لكن اليوم دوره في قيادة المجتمع انتهى، وهذه القيادة آلت في هذا الزمان وبشكل نهائي إما إلى الرأسمالية وإما إلى الاشتراكية، فليس للمسلمين من خيار آخر غيرهما.

ـ الصنف الثاني يتزعمه دعاة الاشتراكية العربية في مغازلتهم شعور العامة وإيهامهم بأن لا تعارض بين الإسلام من حيث الغاية والمنهاج وبين مرامي الاشتراكية العربية، فالاشتراكية تدعو إلى العدالة الاجتماعية والإسلام يدعو كذلك إلى العدالة الاجتماعية، والاشتراكية تدعو إلى التوزيع العادل للثروة بين أبناء المجتمع كذلك الإسلام يدعو إلى نفس المبدإ، والاشتراكية تحارب استغلال الإنسان لأخيه الانسان كذلك الإسلام يعتبر هذا الاستغلال ظلما يجب القضاء عليه... ومن الكتابات التي تمثل هذا الاتجاه: كتاب "معالم الاشتراكية العربية لحسين أبو الحسن الذي ينتقي من الإسلام ما يراه مادة طيعة يصرفها في خدمة الاشتراكية العربية.

[6] - Maxime Rodinson, Marxisme et mone musulman, Éditions du Seuil, Paris, 1972.
[7] - Maxime Rodinson, « Islam el capitalisme », Éditions du Seuil, Paris, 1966.

- الصنف الثالث يتزعمه دعاة الرأسمالية في تأويلهم للنصوص الشرعية بما يجعلها تتماها مع مبادئ الليبرالية، فيتصيدون من تلك النصوص المعاني التي تغيب منها الفوارق بين المقولات الإسلامية والمقولات الرأسمالية فيما يتصل بالملكية الفردية، والحرية الاقتصادية، والفوارق الاجتماعية، وحال الواقع المعاش في البلاد الإسلامية هو التمكين للمقولات الرأسمالية الصرفة بما يوافق أحكام ومبادئ الشريعة وبما يخالفها.

ومما لا شك فيه هو أن الأسباب المحفزة على هذا الطرح متعددة وراجعة إلى واحدة أو أكثر من الأمور التالية: الارتهان لعقلية العلمانية المعترضة على كل ما له علاقة بالدين، القصور عن فهم حقيقة النظرة الشرعية إلى الأمور الحياتية، الإصابة بمرض الانهزامية الذي يستولي على النفوس فيجعل أقصى أفق لتفكير أصحابها هو سقف مقولات الخطاب المهيمن، دافع الارتزاق الداعي إلى توظيف الأقلام في خدمة المكانة التي تجعل أصحابها جزءا من النظام القائم.

د - الدراسات التلفيقية

والمقصود بالدراسات التلفيقية تلك الدراسات التي تحاول تأويل نصوص الأحكام الشرعية في اتجاه إقرار الأوضاع المترتبة على إدخال أنماط السلوك الدخيلة على البيئة الإسلامية، وخدمة لهذا الغرض أخذ أصحاب هذا التوجه يبررون اختيارهم هذا بقناعة مفادها أن لا سبيل إلى مخرج بديل عما هو قائم ومتداول بين الأمم الأخرى من إنجازات عصرية في كل المجالات بما في ذلك مجال القيم والسلوك، والواقعية تقتضي مسايرة الممارسات العصرية.

وعلى هذه النظرة يبنون المسلمة التي مفادها أن الواجب على الفقه في هذا الزمان هو أن يوجد الرخص الكفيلة بانتشال عامة الناس من الضيق الواقع بهم عند الموازنة بين ممارسات جرى تقنينها بموجب النظم القائمة والأحكام الشرعية التي لا تجيزها، فكان من هؤلاء أن أخذوا في تأويل النصوص بما يضفي على بعض تلك الممارسات طابعا شرعيا وصولا إلى الحكم بحليتها، كما فعل غير واحد في ذهابهم إلى جواز ربا الفضل، ويعتبر الشيخ محمد عبده ومن بعده السيد رشيد رضا من مؤسسي هذه المدرسة التي لم تنقطع فروعها إلى اليوم، وكما فعل القائلون بجواز التأمين التجاري وفي مقدمتهم الشيخ مصطفى الزرقا...

ولأتباع هذه المدرسة خرجات ذهبوا فيها إلى القول بان الفائدة التي تتعامل بها البنوك التقليدية جائزة شرعا وأن لا فرق بينها وبين المعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية، وأكبر واحد اشتهر بهذه الفتوى هو الشيخ محمد سيد طنطاوي من موقع كونه مفتيا للديار المصرية

ابتداء ثم من موقع كونه شيخا لجامعة الأزهر الشريف انتهاء، مع العلم أن لهذه الجامعة هيئة علمية هي مجمع البحوث الإسلامية المنوط به البت في النوازل وتعتبر قراراته هي القرارات الرسمية للجامعة، وهذا المجمع هو أول من تصدى مبكرا لعرض أعمال البنوك التقليدية على الحكم الشرعي على وجه التفصيل وانتهى في ذلك إلى القول بالجواز شرعا لأعمالها التي لا تدخل فيها الفائدة وهي الربا أخذا وعطاء من جهة، وإلى القول بالحرام شرعا لكل أعمالها ذات الصلة بالفائدة وهي الربا أخذا وعطاء من جهة أخرى، وظلت أقواله هذه مرجعا ثابتا لعموم الأزهريين إلا ما شذ عن هذا الإجماع من قلة بزعامة شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي ومن هم على شاكلته.

§.2. تيار الذات

المقصود بتيارات الذات هو التيارات التي تضم الكتابات التي تنطلق، ليس من الواقع لمعرفة مدى قدرة الاقتصاد الإسلامي على حل مشاكل العصر، بل تنطلق من أسس هذا الاقتصاد من أجل إبراز مقوماته وخصوصياته، ويمكن تقسيم هذه الكتابات إلى نمطين من الدراسات: الدراسات الدفاعية والدراسات التأصيلية.

أ - الدراسات الدفاعية

نقصد بالدراسات الدفاعية تلك الدراسات التي تكون غايتها الأساسية هي إبراز تفوق الاقتصاد الإسلامي على غيره من النظم والنظريات الأخرى بالاعتماد على المقارنة بينه وبينها، والمنهجية المتبعة في هذا المسعى تأخذ أحد المسارين:

1- مسار الرصد الكلي لما تشتمل عليه النصوص من مبادئ وأحكام تخص الاقتصاد الإسلامي أو ما تم تطبيقه منها عبر التاريخ وتجعلها ضمنا أو تصريحا في مقابل ما يوازيها من النظم الوضعية، وتخلص إلى استنتاجات تثبت فيها أن الاقتصاد الإسلامي هو الأرقى منها وهو الأولى بالاتباع، ومن عناوين الكتابات التي تمثل هذا الاتجاه: "الاشتراكية الإسلامية" للدكتور مصطفي السباعي (1959)[8]، و"الإسلام لا اشتراكية ولا رأسمالية" لصاحبه البهي الخولي (1952)، وأسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ومعضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام" للشيخ أبو الأعلى المودودي (1960)[9]، و"الاقتصاد الرأسمالي في مرآة الإسلام"

[8] - د. مصطفى السباعي، "اشتراكية الإسلام"، الدار القومية للطباعة والنشر، دمشق 1960.

[9] - الشيخ أبو الأعلى المودودي، "أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ومعضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام"، ألفه بالأردية عام 1960، نقله إلى العربية محمد عاصم الحداد، الدار السعودية للنشر، ط. 3، 1971.

للدكتور محمود الخالدي (1984)[10]، و"حكم الإسلام في الاشتراكية" لصاحبه عبد العزيز البدوي (1983)[11]...

2- مسار الإعجاز الاقتصادي وهو من المجالات المستحدثة مؤخرا في قاموس الاقتصاد الإسلامي والمستقطبة لعدد غير قليل من الكتاب ذوي الخبرة من الكهول والشباب المبتدئين على حد سواء، والإعجاز كما يعرفه أحدهم **"هو مجموعة تعاليم، أو أنظمة من تعاليم القرآن الاقتصادية التي لا يمكن للبشر أن يرتقي إلى مستواها دون الاستمداد من الدين"**[12]، ومن نماذج المؤلفات والأبحاث التي رأت النور بمنظور الإعجاز الاقتصادي نسوق الأمثلة التالية من بين الكتب المتداولة في هذا الباب:

- "الاعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم"[13]، تأليف الدكتور رفيق يونس المصري.

- "الاعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم دراسة تأصيلية تطبيقية"[14]، تأليف الدكتور أسامة السيد عبد السميع.

- "المنظومة المعرفية لآيات الربا في القرآن الكريم، نموذج للإعجاز القرآني في المجال الاقتصادي"[15]، تأليف الدكتور رفعت السيد العوضي.

ونسوق أيضا من بين الأبحاث المنشورة العناوين التالية:

- " إعجاز القرآن: من الإعجاز العلمي إلى الإعجاز الاقتصادي"[16] عرض لـ د. رفيق يونس المصري.

- "(قياماً) وصف قرآني اقتصادي معجز"[17].

---

[10] - د. محمود الخالدي، "الاقتصاد الرأسمالي في مرآة الإسلام"، دار الجيل – بيروت / مكتبة المحتسب – عمان، 1984.

[11] - عبد العزيز بدوي، "حكم الإسلام في الاشتراكية"، منشورات المكتبة العلمية لصاحبها محمد سلطان نمنكاني، المدينة المنورة، ط. 5، 1983.

[12] - حجة الاسلام الدكتور سيد مفيد حسيني كوهساري، عضو الهيئة العلمية في جامعة المصطفى العالمية "الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم"، مجلة القرآن والعلم المتخصصة، الرابط: http://quran-journal.com/science/index.php?option=com_content&view=article&id=131&catid=49&lang=ar

[13] - الدكتور رفيق يونس المصري، "الاعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم"، 120صفحة، دار القلم، السنة 2005م.

[14] - الدكتور أسامة السيد عبد السميع استاذ كلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر في مصر، "الاعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم دراسة تأصيلية تطبيقية"، 480 صفحة، دار الفكر الجامعين الإسكندرية، 2009م.

[15] - الدكتور رفعت السيد العوضي، "المنظومة المعرفية لآيات الربا في القرآن الكريم، نموذج للإعجاز القرآني في المجال الاقتصادي"، 152 صفحة الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامين السنة: 1997م.

[16] - د. رفيق يونس المصري، "إعجاز القرآن :من الإعجاز العلمي إلى الإعجاز الاقتصادي"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، عرض تم تقديمه بتاريخ: الأربعاء 1425/12/29/هـ = 2005/2/9م، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، الرابط: http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=1165

[17] - "(قياماً) وصف قرآني اقتصادي معجز"، موقع الشبكة الإسلامية - دار الإسلام، الرابط: http://www.dar-islam.net/Detail.aspx?ArticleID=25964/6/2016

- "(فذروه في سنبله).. إعجاز اقتصادي في القرآن الكريم"[18] لـ د. عبد المجيد بلعابد.

- أعمال بحثية متنوعة في الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم أو للقرآن الكريم والسنة النبوية تنشرها أو تنشر ملخصاتها مجلة الإعجاز العلمي التي تصدرها الهيئة العالمية للإعجاز العالمي في القرآن والسنة التابعة لرابطة العالم الإسلامي.[19]

وتجدر الإشارة إلى إن هناك أعمال أخرى لا تقر الإثباتات التي يدعيها دعاة الإعجاز العلمي للنصوص الشرعية في مجال الاقتصاد الإسلامي، ويذهب أصحابها إلى أن تنزيل نص شرعي بمنزلة نظرية اقتصادية معينة ومقارنته بها عمل لا طائل من ورائه، لأنه ينطوي على

---

[18] - د. عبد المجيد بلعابد، "(فذروه في سنبله).. إعجاز اقتصادي في القرآن الكريم"، من بحوث المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة بدولة الكويت 1427 هـ _2006 م، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، الرابط: http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=996 نقلا عن موقع مجلة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، الرابط: http://www.nooran.org/O/10/10-12.htm

[19] - هذه عينة من عناوينها:

1 - الإعجاز الاقتصادي في القرآن في باب تعظيم المنافع، أ.د. رفيق يونس المصري، مركز الاقتصاد الإسلامي – جامعة الملك عبد العزيز، رابطة العالم الإسلامية / الهيئة العالمية للإعجاز العالمي في القرآن والسنة، الرابط: https://www.eajaz.org/index.php/component/content/article/79-Number-twenty-one/667-Economic-miracles-in-the-Qur-an-in-the-door-to-maximize-benefits

2 - الإعجاز القرآني والنبوي في العلوم الإنسانية والاجتماعية (الاقتصاد نموذجاً)، مصطفى صلاح محمود الشيمي، لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الهيئة العالمية للإعجاز العالمي في القرآن والسنة، رابطة العالم الإسلامية، الرابط: https://www.eajaz.org/index.php/Scientific-Miracles/Humanities-and-legislative-governance/11028-Miracles-of-the-Koran-and-the-Prophet-in-the-humanities-and-social-sciences-(-economics-model-)،

3 - الإعجاز التشريعي في الزكاة د/ رفعت السيد العوضي، الهيئة العالمية للإعجاز العالمي في القرآن والسنة، رابطة العالم الإسلامية، الرابط: https://www.eajaz.org/index.php/Scientific-Miracles/Humanities-and-legislative-governance/260-Legislative-miracles-in-Zakat

4 - إعجاز تشريع الزكاة في قواعد قياس الطاقة المالية، أ.د. كوثر عبدالفتاح الأبجي، (نائب رئيس جامعة بني سويف لشئون الدراسات العليا والبحوث)، الهيئة العالمية للإعجاز العالمي في القرآن والسنة، رابطة العالم الإسلامية، الرابط: https://www.eajaz.org/index.php/Scientific-Miracles/Humanities-and-legislative-governance/261-Ijaz-legislation-is-due-on-the-measurement-of-financial-power-rules

5 - الإعجاز التشريعي لنظام الميراث في القرآن الكريم، .د. أحمد يوسف سليمان، (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة)، الهيئة العالمية للإعجاز العالمي في القرآن والسنة، رابطة العالم الإسلامية، الرابط: https://www.eajaz.org/index.php/Scientific-Miracles/Humanities-and-legislative-governance/265-Miracles-legislative-system-of-inheritance-in-the-Holy-Quran

6 - القيم الأخلاقية في السياسة المالية الإسلامية "نموذج للإعجاز القرآني والنبوي في المجالين الاقتصادي والمالي" دكتور السيد عطية عبد الواحد، الهيئة العالمية للإعجاز العالمي في القرآن والسنة، رابطة العالم الإسلامية، الرابط: https://www.eajaz.org/index.php/Scientific-Miracles/Humanities-and-legislative-governance/310-Moral-values-%E2%80%8B%E2%80%8Bin-the-Islamic-financial-policy

7 - الإعجاز القرآني في القانون الدولي الإنساني، المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، الإعجاز القرآني في القانون الدولي الإنساني، د. عبد الرحمن بن جميل بن عبد الرحمن قصاص، الهيئة العالمية للإعجاز العالمي في القرآن والسنة، رابطة العالم الإسلامية، الرابط: https://www.eajaz.org/index.php/Scientific-Miracles/Humanities-and-legislative-governance/681-Quranic-miracle-in-international-humanitarian-law

فرضيات خاطئة منها اعتبار أن النظرية الاقتصادية تعبر عن الحقيقة العلمية سواء بسواء كالحقيقة العلمية التي تكتشفها العلوم الكونية، وأنها مثلها وحيدة وثابتة ومستقرة ونهائية، بينما واقع حال النظرية الاقتصادية ليست كذلك بالمرة، وشواهد الدراسات الاقتصادية تدل على أنها متعددة ومتغيرة ومتقلبة وظرفية وغيرها من الخصائص التي تجعلها عديمة الصلة بخصائص الحقيقة العلمية الكونية.

فكيف يستقيم استنتاج الإعجاز العلمي لنص ثابت ونهائي بقياسه على نظرية غير ثابتة وغير مستقرة؟ وكون أن النظرية الاقتصادية متعددة في الزمن الواحد ومتغيرة من زمان إلى آخر، فمعنى ذلك هو أن علميتها نسبية وليست مطلقة وبما أن أحوالها كذلك فإنها لا تصلح أساسا لتقاس عليه علمية النص الشرعي الذي هو نص مطلق، مما يستوجب بطلان إعمال منهج الإعجاز العلمي في العلوم الكونية في مجال العلوم الاقتصادية لعدم التماثل بين هذه العلوم وتلك العلوم لا على مستوى المادة المدروسة في كليهما، ولا على مستوى منطلقات الدراسة في كل منهما، ومن الأبحاث الجادة الواردة في هذا النقاش بحث لـ عبد الرحمن عبد الحميد الساعتي حول" مناقشة كتاب (الاعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم" تأليف الدكتور رفيق يونس المصري)" [20].

ب ـ الدراسات التأصيلية

الدراسات التأصيلية هي الدراسات التي تبحث في ذاتية الاقتصاد الإسلامي، تنقب عن أصوله وتستنبط مناهجه من مصادر التشريع الإلاهي، من هذه المصادر تجلب الثوابت التي تقيم عليها مفهوم المذهب الاقتصادي الإسلامي، ومنها تأخذ أمهات المؤسسات والقيم التي ينهض عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، ومن توجيهاتها تستنير العقول رشدها في محاولتها فهم الظواهر في مسعاها إلى بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية، هذا هو المنحى الواجب التقيد به كي يتحقق المعنى الدقيق لكلمة التأصيل الفاصل بين الصحيح والسقيم في بناء كل مقولة أو رأي، وكل إثبات أو نفي، وكل ضابط أو استنتاج، وكل تحليل أو تعليل... كل هذه الفئات يجب أن تُبْنَى وتُنْشَأَ من مادة أصولها وإلا فهي غير مؤصلة بمقدار المسافة التي تفصل بينهما، غير أن الكتابات المنحازة إلى ذاتية الاقتصاد الإسلامي تظل متباينة في مدى التزامها بهذه الشروط مجتمعة، خاصة وأنها تأخذ مسارات متعددة يمكن إيجازها في خمسة أصناف على الأقل: كتابات التأسيس، وكتابات التنظير الفقهي، وكتابات التوفيق الاقتصادي، وكتابات التنظير الاقتصادي، وكتابات

[20] ـ عبد الرحمن عبد الحميد الساعتي، "مناقشة كتاب (الاعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم"، تأليف الدكتور رفيق يونس المصري)"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 23، ع 2، ص ص: 123 – 142، 2010م/1431هـ.

الاقتصاد المؤسسي.

1- كتابات التأسيس

كتابات التأسيس هي الكتابات التي تعمل على بناء تصور شمولي للاقتصاد الإسلامي بطبقاته الثلاثة: المذهب والنظام والنظرية، تُعَرِّفُها، تستنهض ثوابت المذهب والنظام من الفهم الصحيح للقرآن والسنة، تحدد وظائفها في إطار الفهم الصحيح للنصوص، وتؤسس لنظريات التفسير والإدراك لمتغيرات الواقع المنشود على قاعدة التصور الإسلامي لحياة الناس كما ارتضاها الله عز وجل لعباده...

وهذا المستوى من الضبط في بناء المفهوم الإسلامي للاقتصاد قد لا نجد مؤلفا واحدا يستوعبها بالكامل، وحسب ما تسنى الاطلاع عليه من المؤلفات نجد أن محمد باقر الصدر هو أول من بادر إلى تناول بعضها في كتابه "اقتصادنا"[21]، وفيه حدد الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي في ثلاثة مبادئ هي:

- مبدأ الملكية المزدوجة
- ومبدأ الحرية في نطاق محدود
- ومبدأ العدالة الاجتماعية

وعنده الاقتصاد الإسلامي جزء من كل، وإطاره العام هو الدين الإسلامي، وهو مذهب وليس علما قائما على المنهج الاستقرائي لفقدانه حاليا البيئة الإسلامية اللازم وجودها ليتفاعل معها، وفي الإنتاج يميز جانبين: جانب موضوعي يتصل بالطبيعة وهو محط الدراسات من زاوية علم الاقتصاد، وجانب اجتماعي يتصل بتوزيع ثمرة الإنتاج وهو محط الدراسات من زاوية المذهب الاقتصادي.

وقوله الاقتصاد الإسلامي مذهبا وليس علما في عنوان أحد فصول مؤلفه لم يجانبه الصواب فيه لأنه أثمر فهما خاطئا لمقصده لدى أجيال من قارئيه ولدى أغلب من كتب حول مضامينه أو تدريسه لطلبته حيث استقر الرأي عندهم على أن هناك قطيعة مطلقة بين المذهب والعلم في الاقتصاد الإسلامي؛ بينما حقيقة ما يرمي إليه الكاتب من خلال هذا العنوان هو ما يؤكده في مقاطع متفرقة من كتابه، وهو أن حديثه تحت هذا العنوان مرتبط بالظروف التاريخية التي تمر منها الأمة الإسلامية وهي ظروف سلبت من مجتمعاتها التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي، والمرحلة تستوجب النضال من أجل التمكين للمذهب الاقتصادي حتى تتوفر للدارسين شروط البحث العلمي على أسا س كل من المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الواقع والمنهج الاستنباطي الي ينطلق من الفرضيات.

ونفي العلمية عن الاقتصاد الإسلامي عنده إنما قصد به غياب الأبحاث العلمية التطبيقية التي تعتمد

[21] - الشيخ محمد باقر الصدر، "اقتصادنا دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها"، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط. 16، 1972.

المنهج الاستقرائي تبعا لغياب الأرضية في الواقع الحياتي التي يجب أن ينطلق منها الباحثون المسلمون في دراساتهم كما يفعل نظراءهم الليبراليون.

وأما إثبات علمية الاقتصاد الإسلامي على مستوى الأبحاث النظرية فأمر مستقر عنده ومسلم به، ولا شيء يحول بينها وبين الباحثين المسلمين في مجالاتها المختلفة، على شرط التمكن من آليات المنهج الاستنباطي ومن الاطلاع الواسع على العلوم الشرعية والقدرة على استنتاج الفروض المفيدة المفعمة بالإخلاص في القصد، والصواب في الاختيار، والحنكة في التحليل، والحصافة في الاستنتاج؛ وليس أدل على إقراره بهذه الإمكانية من انخراطه هو ذاته في تناول نظريات اقتصادية في نفس مؤلفه في مجالي الإنتاج والتوزيع وغيرهما

ويتبين من تحليله عدم التمييز الواضح بين المناطق الكبرى المكونة لمنظومة اقتصادية ما، لكونه يستعمل المذهب الاقتصادي والنظام الاقتصادي بمثابة مرادفين وهما ليس كذلك، ويصر بقوة على التمييز بين المذهب والعلم ثم يتحدث في أكثر من مكان عن النظرية الاقتصادية، وكأن علم الاقتصاد له وجود مستقل عن النظرية الاقتصادية وهو أمر مستبعد أيضا.

2- كتابات التنظير الفقهي

كتابات التنظير الفقهي هي تلك الكتابات التي يعمل أصحابها على التأصيل الشرعي للاقتصاد الإسلامي من خلال تناول القضايا الاقتصادية بالطريقة الفقهية، والذي أسهم في بروز هذا التوجه هو فشل البلدان الإسلامية في معالجتها معضلات التخلف التي ورثتها من الفترة الاستعمارية بالاعتماد على الحلول المستوردة الجاهزة تحت عباءة التبعية للرأسمالية أو التبعية للاشتراكية، وبعد عقود من التجارب الفاشلة بالنسختين معا، أخذت فرص الانفتاح على الحلول البديلة متاحة أكثر من أي وقت مضى.

ومن آثار هذا التطور أن أخذ التوسع في تأليف ونشر المؤلفات تحت عناوين الاقتصاد الإسلامي، ومن آثاره أيضا أن انطلقت تجربة المصارف الإسلامية، ومن بعدها تجربة التأمين التكافلي، ومن بعدها تجربة الصكوك الإسلامية، ومعها تجربة تقنين الزكاة أو استثمار ممتلكات الأحباس بأساليب التطوير المستحدثة، ومعها الإقبال المتزايد على تدريس الاقتصاد الإسلامي في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية.

وعلى الرغم من هذه التنوع في انتشار فكرة الاقتصاد الإسلامي إلا أن طرق تناول مباحثة تبقى مرتبطة بطريقة أو بأخرى مرهونة بأحكام وآليات الفقه، وهكذا نجد مثلا عند رفعت السيد العوضي[22] أن درس الاقتصاد الإسلامي يمر من مرحلتين: مرحلة الفقه الاقتصادي (فقه أحكام الاقتصاد والمال) ومرحلة

[22] - الدكتور رفعت السيد العوضي، "الاقتصاد الإسلامي: المرتكزات - التوزيع - الاستثمار – النظام المالي" كتاب الأمة، العدد 24، الدوحة، 1990

علم الاقتصاد الإسلامي (علم يدرس مخرجات الفقه باعتبارها ظاهرة اقتصادية)[23] مع العلم أن مخرجات الفقه هي الإحكام التفصيلية المستنبطة من النصوص الشرعية بينما الظاهرة الاقتصادية هي معطى مستقل عنها وهي محط تنزيل تلك الأحكام.

ونجد عند سعاد إبراهيم صالح[24] أن النظم والنظريات هما من "عمل المجتهدين في الاقتصاد الإسلامي"، وتعتبر هذه النظريات أو التطبيقات الاقتصادية كاشفة عن حكم الله "ولا توصف بأنها إسلامية إلا إذا توفر فيها شرطان: أولهما التزامها بالأصول الاقتصادية الإسلامية، أي المذهب الاقتصادي الأسمى حسبما كشفت عنه نصوص القرآن والسنة، والثاني أن يتوصل إليها بالطرق الشرعية المقررة من قياس واستصحاب واستحسان واستصلاح، إلخ".

ويؤاخذ على هذا التصور قوله بأن النظريات والتطبيقات الاقتصادية هي التي تكشف عن حكم الله بينما المقرر عند الأئمة هو أن الأدلة الشرعية هي التي تكشف عن حكم الله في أي أمر من الأمور بما فيها هي، وقوله بأن هذه الآليات من قياس واستصحاب واستحسان واستصلاح هي التي يتوصل بها إلى تلك النظريات والتطبيقات بينما الثابت عند الأئمة هو أن تلك الآليات إنما هي ادلة فرعية من صناعة الفقهاء المجتهدين يلجأ إلى إعمالها في استنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بالنوازل التي لم يرد في حقها نص يبين حكمها في الأدلة الأصلية من قرآن وسنة، من هنا يتبين أن مخرجات هذا المسار الفقهي تتحلى في بيان الأحكام الشرعية ولا صلة لها بإنتاج لا النظم الاقتصادية ولا النظريات الاقتصادية.

ومع ذلك هناك كتابات تطبق هذا الأسلوب، حيث تبين في درس الاقتصاد الإسلامي أحكام الحرمة أو الكراهة أو الوجوب... برسم القضية التي يجري بحثها وتحشد لها النصوص الناطقة بهذا الحكم أو ذاك[25].

وبحسب هذا الصنف من التأصيل للاقتصاد الإسلامي تقع البحوث الفقهية والبحوث الاقتصادية في نفس المربع المعرفي، كلاهما يبحث في الكشف عن الأحكام، وكلاهما يلتزم باستعمال نفس آليات البحث، وعندئذ ما هي فائدة الاقتصاد الإسلامي طالما أنه اسم آخر لفقه المعاملات؟

3- كتابات التوفيق الاقتصادي

من بين الأبحاث التي نصادفها في مؤلفات الاقتصاد الإسلامي ذلك النمط من الكتابات التي تتخذ من القضايا المتداولة في الاقتصاد الوضعي مادة لدراستها، فتنقلها على حالها بمصطلحاتها ومفاهيمها وتعتبرها جزءا لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية الإسلامية، وأقصى ما تضيفه إليها هو أن تسند حجية تبنيها بتأويل نص أو أكثر من القرآن أو السنة بما يجعلها مؤصلة تأصيلا شرعيا، بينما الواقع الحقيقي لهذه العملية إنما

[23] - نفس المرجع، ص 24 - 25

[24]- نفس المرجع ص 27 – 28.

[25] - الدكتور محمد رواس قلعجي، "مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية"، دار النفائس، بيروت، 1991.

هي بمثابة مفتاح يضفي الشرعية الظاهرة على مفاهيم مجيرة كي تكون جزءا من الاقتصاد الإسلامي وهي ليست منه.

ويبدو أن هذا النوع من التأصيل يحظى بقبول على نطاق واسع إذا ما اعتبرنا أنه ليس فقط من منزلقات المجهودات الفردية، وإنما هو خيار معلن لدى المؤسسات البحثية، ومنها نادي الفكر الإسلامي الذي جعل منه منفذا أساسيا لإسلامية المعرفة، إذ تحت عنوان "خطة عمل نموذجية لتحقيق إسلامية علم الاقتصاد" نقرأ في بندها الثاني عشر: وجوب "إعادة صياغة علم الاقتصاد من منظور إسلامي بحيث يتحقق الاتصال والتكامل بين المقولات الإسلامية ومساهمات التراث وبين أفضل ما وصل إليه علم الاقتصاد في الوقت الحاضر".[26]

وفي موضع آخر ترشد نفس الخطة الباحث الفرد عند تناوله واحدا من المواضيع الاقتصادية أن يطبق نفس الخطوات "ويحاول أن يصل إلى تصور متناسق يتحقق فيه الدمج المبدع بين قيم الشريعة وأحكامها وما يراه صحيحا من مقولات التحليل الاقتصادي."[27]

4 ـ كتابات التنظير الاقتصادي

ومن الاجتهادات المبتكرة في أحضان الاقتصاد الإسلامي كتابات تعتمد الجمع بين النماذج النظرية المعهودة في الاقتصاد الوضعي وتطعيمها بمفردة من مفردات الاقتصاد الإسلامي لتستخلص منها نتائج تنسبها إلى النموذج الإسلامي الذي يبدو متفوقا على النسخة الأم.

والمبادرون إلى فتح هذا الباب هم الباكستانيون، وأولهم هو متولي ثم عصاف أحمد ومن بعدهما باحثون آخرون أو أساتذة جامعيون من جنسيات أخرى، هذه الطريقة يتم العمل بها على وجه الخصوص في الاقتصاد الكلي حيث يتم إدخال مبلغ من أموال الزكاة بمثابة متغير ضمن معادلات النموذج الكينزي (Modèle Keynésien) فيترتب على هذا الإدخال تحسن في أدائه، ومن ثم يصار إلى إثبات النتيجة التي مفادها أن الاقتصاد الإسلامي متفوق على الاقتصاد الرأسمالي.

وخطورة هذا الاستنتاج تتجلى في كون أن هذا النموذج يدرس ضمن مادة الاقتصاد الكلي لطلبة الإجازة في الاقتصاد، وفي كون أن النموذج الأصلي غير قابل للتطبيق في أي بلد من البلدان الإسلامية لكون اقتصاداتها مفتوحة هيكليا وهو نموذج يشترط له لإنتاج آثاره الإيجابية اقتصادا مغلقا.

والأخطر من ذلك أنه استنتاج باطل لاختزال كل نظام الزكاة في كتلة من السيول النقدية باعتبارها زيادة في الإنفاق الكلي بينما حقيقة عمل الزكاة إنما يكون في النفوس وفي البنيات الاقتصادية والاجتماعية

[26] - ص 118

[27] - نفس المرجع، ص: 119.

بدليل علة تشريعها ألا وهي قوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها"، وبطلانه قائم من الأساس لأن أي كتلة نقدية تساوي كتلة الزكاة المفترضة كالإنفاق الحكومي مثلا تضخ في نفس النموذج تحدث بالتأكيد نفس النتائج، لأن مصدر الآثار على الآليات الاقتصادية يأتي من النموذج ذاته وليس مما يضاف إليه من الإنفاق تحت أي اسم سواء كان هذا الاسم هو الزكاة أو غيرها.

ومن التنظير الاقتصادي أيضا هناك اجتهادات تبحث في صلب مفردات الاقتصاد الإسلامي، وتقلب النظر في الآثار التي تحدثها في السلوك الاقتصادي للأفراد، أو الآثار المتوقعة منها على الأداء الاقتصادي في مجال من المجالات، وهذا كله يقوم على فرضية التطبيق في مجتمع يقوم على مذهبية الإسلام.

ومن بواكر هذه الطريقة في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية كتاب بعنوان "الاقتصاد الإسلامي في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي"[28] الذي ذهب صاحبه فيه إلى إبراز آثار الزكاة على دواليب الاقتصاد التي من بينها:

- السلوك الاستثماري للمسلم حيث من مصلحته أن يسرع إدخال مدخراته في الدورة الاقتصادية حتى يكون أداء زكاته من أرباح رأسماله وإلا فأداؤها يكون من الرأسمال ذاته.
- مطاردة الزكاة للاكتناز التي بينها من خلال نموذج رياضيات معبر على وتيرة أكل الزكاة للرأسمال النقدي المعطل وحساب المدة الزمنية التي يستغرقه هذا التآكل ليصل المبلغ المكتنز إلى مستوى أدنى من عتبة النصاب.
- الجمع بين وجوب الزكاة في المال وتحريم اكتنازه وتحريم قرضه بالربا يولد عامل التحفيز على النشاط الإنتاجي في المجتمع بسبب التوظيف المباشر للمدخرات في عملية الإنتاج وإلا فهي واقعة، بعد حين، تحت طائلة مقتضى الأحكام الثلاثة من الآثام، وهو ما يجعلها تتدفق على الدوام في الدورة الاقتصادية فتحدث الزيادة في الدخل وفي خفض التكاليف لسببين: الأول هو من جراء غياب الربا الذي في النظم الأخرى يكون جزءا من تكاليف الإنتاج، وبالتالي يدخل في مكونات السعر، والسبب الثاني هو من جراء عدم جواز التخلص من عبء الزكاة بجعله جزءا من أسعار عروض التجارة لأن الأصل فيها أن الزكاة فريضة عينية تتعلق بذمة المزكي ولا يجوز معاملتها كأي ضريبة من الضرائب.

ويلاحظ أن هذا النمط من التحليل الاقتصادي لا ترد عليه الاعتراضات السابقة لكونه يشتغل على مساحة التفكير الواحدة والمنسجمة مع المقتضيات الذهنية ومن ثم السلوكية المنبثقة من مذهبية الاقتصاد

[28] ـ الدكتور محمد منذر قحف، " الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي "، دار القلم، الكويت، 1979.

الإسلامي.

5 ـ كتابات الاقتصاد المؤسسي

وأما الكتابات الأكثر شيوعا تحت قبة الاقتصاد الإسلامي فهي الأبحاث التي تهتم بالدراسة الوصفية أو التحليلية أو التاريخية لواحد أو أكثر من النظم، أو المؤسسات، أو العقود، أو السياسات الاقتصادية المتبعة في العهود المبكرة للإسلام، وهي بهذه الطريقة تبين المفاهيم، والآراء ووجهات النظر حول هذه القضايا، ولا تدعي أنها تبني نظرية أو تفسر واقعا بعينه، هذا منتهى الغايات من التأليف في مواضيع مثل: الزكاة، والربا، وأحكام الكسب، والوقف، والإنفاق، والبيوع، والملكية، وأحكام الأراضي، وبيت المال، والشركات، والعمل، والإدارة...

وتناولها منعزلة عن بعضها البعض في مؤلفات مستقلة او مجموعة في مؤلف واحد لا يرقى بها إلى مرتبة تأصيل الاقتصاد الإسلامي، لأن تأصيله يقتضي التشبيك فيما بينها واعتبارها معطيات أولية، إذ منها يتكون قاموس المصطلحات الإسلامية، ومنها تُستمد مفاهيم هذه المصطلحات على حقيقتها، ومنها تُدرك حقيقة الأحكام الشرعية التي هي واجبة في حقها، وهي التي لا غنى عن إدراكها إدراكا دقيقا، وفهمها فهما صحيحا، ومن ثم العمل على إبراز المعادلات السلوكية التي تنهض عليها في تحليل تركيبي يجعلها متكاملة في بنائها، ومتناغمة في أداء وظائفها، ومتضامنة في تحقيق غاياتها، على أن يتم مراعاة محددات توطينها ضمن مناطق التفكير الاقتصادي بمكوناته الثلاثة المذهب والنظام والنظرية، وهذا الشرط أساسي في التأصيل الكلي للمفهوم الإسلامي لعلم الاقتصاد أو إن شئت لعلم الاقتصاد الإسلامي.

عوضا عن الخاتمة

وعوضا عن الخاتمة يجوز الإدلاء بالملاحظات التالية:

1 – المفهوم الإسلامي لعلم الاقتصاد لا يزال في طور التكوين، وبناؤه يحتاج إلى مزيد من الوقت ومزيد من التدقيق في الفصل بين ما يدخل في صميمه وما لا يدخل فيه، ومزيد من البيان في تحديد مناطق التفكير فيه، ومزيد من التمييز بين وظائف كل واحدة من هذه المناطق مع الإفصاح على جسور التواصل وطبيعة التكامل التي تجعل منها كلا واحدا هو: الاقتصاد الإسلامي، وطريقه إلى هذ الغاية هو: مزيد من التعاون، ومزيد من الترشيد، ومزيد من الدعم...

2 – إن بناء المفهوم الإسلامي لعلم الاقتصاد دونه عقبة فقدان التكامل بين التكوين الشرعي والتكوين الاقتصادي لدى من يتصدون لهذه المهمة وأنا واحد منهم، وذلك لأن المتحدثين تحت عنوان الاقتصاد الإسلامي اليوم صنفان:

- صنف خرجي المدرسة الاقتصادية الذين حرمهم تكوينهم من الأدوات المساعدة على فهم الإسلام من مصادره من قرآن، وحديث، ولغة، وأصول، وفقه... ومن ثم حرمهم من أن تتكون لديهم الخلفية الشرعية التي بدونها لا يكون الاقتصاد الإسلامي إسلاميا إلا بالاسم.
- وصنف خريجي المدرسة الشرعية الذين حرمهم تكوينهم من الأدوات المساعدة على فهم العلوم الاقتصادية الفهم الصحيح من مدارس، وفروع، وتيارت، وقبلها من خلفيات معرفية (إبيستيمولوجية)، ومن ثم حرمهم من أن تتكون لديهم الخلفية الاقتصادية التي بدونها لا يكون الاقتصاد الإسلامي إلا بعضا من فقه المعاملات.
- والنتيجة الطبيعية لهذا الخلل في التكوين هو التشتت الكبير والواسع بين هؤلاء وأولئك حول مداخل بناء المفهوم الإسلامي للاقتصاد على أصوله الحقيقية.

3 – إن بناء المفهوم الإسلامي لعلم الاقتصاد دونه عقبة طغيان الأفكار المسبقة على تأويل النصوص وتبني المفاهيم التي يصار إليها ضدا على المعاني والمغازي الحقيقية الموافقة لمراد الشارع، وهي أفكار تتغذى من أكثر من منبع:

- الأول هو منبع التغريب الذي بحكم أن المعرفة الاقتصادية المشاعة المنتشرة بين المسلمين هي نفسها التي بنتها نظرية المعرفة الغربية على طرد الدين والأخلاق والعبادات والقربات والتقوى والحلال والحرام من قاموس الدراسات الاقتصادية، والأخذ بهذا الموقف بأي مقدار في بناء هذا المفهوم يعتبر انتقاصا بمقدار ذلك من المذهبية الإسلامية في الاقتصاد.
- الثاني هو منبع الممارسات التاريخية في مختلف العهود الإسلامية إذا ما أخذت على أنها حجة في بنائه، ومعلوم أن هذا التاريخ إنما هو ممارسة بشرية منها الصالح ومنها الطالح، ممارسة مرهونة بفهم الأحكام والمبادئ على ضوء قراءة معطيات الوقائع الماثلة في زمان ومكان بعينه، والحكمة تقتضي الاستفادة منها على أساس مبدأ الانتقاء لا على أساس الانصياع لكل ما فيها...
- الثالث هو منبع المشاكل الضاغطة في الحياة اليومية على مستوى الدول كما على مستوى الأفراد، إذ كثيرا ما تطالعنا الكتابات بطرح حل مشاكل البلاد في موازنة الدولة أو في التنمية، على أساس التأميم أو على أساس التخصيص، أو على أساس تحرير الأسعار أو على أساس تحديدها... وعلى مستوى الأفراد تطالعنا الاجتهادات التي تحلل الحرام باسم الحاجة، أو المشقة... والتوسع في الأمرين يسقط الحاجة إلى ذلك المفهوم من أساسها.

4 – إن بناء المفهوم الإسلامي لعلم الاقتصاد دونه معضلة الانكفاء عن البحث في أبعاد المفهوم برمتها، والاقتصار أكثر فأكثر على الاعتناء في البحث والتدريس والمؤتمرات ومراكز البحث والمطبوعات الورقية والمطبوعات الرقمية... على ما له صلة بالتطبيقات المعاصرة فقط، وبالأخص مجالي التمويل

الإسلامي والتأمين الإسلامي، والأخطر من هذا أن هذا الجزء الفرعي من مباحث الاقتصاد الإسلامي أصبح في كثير من الأذهان حتى بين طلبة العلم هو الاقتصاد الإسلامي، ولا يخفى على ذي لب ما ينطوي عليه هذا الانزياح عن المنهج الصحيح من تزييف للوعي، وفتل لفرص بناء المفهوم الإسلامي لعلم الاقتصاد على قوائمه الصحيحة، والحمد لله رب العلمين.

قائمة المراجع

- د. مصطفى السباعي، "اشتراكية الإسلام"، الدار القومية للطباعة والنشر، دمشق 1960.
- الشيخ أبو الأعلى المودودي، "أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ومعضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام"، ألفه بالأردية عام 1960، نقله إلى العربية محمد عاصم الحداد، الدار السعودية للنشر، ط. 3، 1971.
- د. محمود الخالدي، "الاقتصاد الرأسمالي في مرآة الإسلام"، دار الجيل – بيروت / مكتبة المحتسب – عمان، 1984.
- الشيخ محمد باقر الصدر، "اقتصادنا دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها"، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط. 16، 1972
- الدكتور رفعت السيد العوضي، "الاقتصاد الإسلامي: المرتكزات - التوزيع - الاستثمار – النظام المالي" كتاب الأمة، العدد 24، الدوحة، 1990
- الدكتور محمد رواس قلعجي، "مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية"، دار النفائس، بيروت، 1991.
- عبد الرحمان بن خلدون، "مقدمة ابن خلدون" دار القلم، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة 1981.
- الدكتور محمد منذر قحف، " الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي "، دار القلم، الكويت، 1979.
- عبد العزيز بدوي، "حكم الإسلام في الاشتراكية"، منشورات المكتبة العلمية لصاحبها محمد سلطان نمنكاني، المدينة المنورة، ط. 5، 1983.
- الدكتور رفيق يونس المصري، "الاعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم"، دار القلم، السنة 2005م.
- الدكتور أسامة السيد عبد السميع، "الاعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم دراسة تأصيلية تطبيقية"، دار الفكر الجامعين الإسكندرية، 2009م.
- الدكتور رفعت السيد العوضي، "المنظومة المعرفية لآيات الربا في القرآن الكريم، نموذج للإعجاز القرآني في المجال الاقتصادي"، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامين السنة: 1997م.
- الدكتور رفيق يونس المصري، "الاعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم"، دار القلم، السنة 2005م.
- الدكتور أسامة السيد عبد السميع، "الاعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم دراسة تأصيلية تطبيقية"، دار الفكر الجامعين الإسكندرية، 2009م.

- حجة الاسلام الدكتور سيد مفيد حسيني كوهساري، عضو الهيئة العلمية في جامعة المصطفى العالمية "الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم"، مجلة القرآن والعلم المتخصصة، الرابط: http://quran-journal.com/science/index.php?option=com_content&view=article&id=131&catid=49&lang=ar

- د. رفيق يونس المصري، "إعجاز القرآن :من الإعجاز العلمي إلى الإعجاز الاقتصادي"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، عرض تم تقديمه بتاريخ: الأربعاء 1425/12/29هـ = 2005/2/9م، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، الرابط:
http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=1165

- "(قياماً) وصف قرآني اقتصادي معجز"، موقع الشبكة الإسلامية - دار الإسلام، الرابط:
http://www.dar-islam.net/Detail.aspx?ArticleID=25964/6/2016

- د. عبد المجيد بلعابد، "(فذروه في سنبله).. إعجاز اقتصادي في القرآن الكريم"، من بحوث المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة بدولة الكويت 1427 هـ _2006 م، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، الرابط: http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=996 نقلا عن موقع مجلة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، الرابط:-http://www.nooran.org/O/10/10-12.htm

قائمة المحتويات

مقدمة 3
المبحث 1- الاقتصاد الإسلامي في غياب الاقتصاد السياسي 4
§1- الاقتصاد الإسلامي في عصره الذهبي 4
أ- البيئة الإسلامية الأولى 4
ب - مفهوم الاقتصاد الإسلامي في زمن التمكن الحضاري 5
§2- الاقتصاد الإسلامي في عصر الانحطاط 6
أ- ابن خلدون 7
1- منهج ابن خلدون 7
2- النشاط الاقتصادي 8
3- الأسعار 8
ب المقريزي 9
1- مفهوم الآزمة الاقتصادية 9
2 - مسألة النقود 9
المبحث 2- الصراع بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد الإسلامي 11
§1- نشأة الاقتصاد السياسي 11
§2- الهجمة الاستعمارية على الاقتصاد الإسلامي 12
المبحث 2. أصناف الدراسات المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي 13
§1- تيار التجاوز 14
أ - الدراسات المنكرة 14
ب - الدراسات المفترية 15
ج - الدراسات الاحتوائية 16
د - الدراسات التلفيقية 17
§2. تيار الذات 18
أ - الدراسات الدفاعية 18
ب - الدراسات التأصيلية 21
1- كتابات التأسيس 22
2- كتابات التنظير الفقهي 23
3- كتابات التوفيق الاقتصادي 24
4 - كتابات التنظير الاقتصادي 25
5 - كتابات الاقتصاد المؤسسي 27

عوضا عن الخاتمة 27
قائمة المراجع 30
قائمة المحتويات 32